اللاجئون الفلسطينيون

نشرة خاصة

أيار ٢٠٠١

مقدمة وخلفية تاريخية :

نشأت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين نتيجة لحرب عام ١٩٤٨، وعرفت أحداثها بما أصبح يعرف بـ (النكبة) وتفاقمت المشكلة نتيجة لحرب حزيران عام ١٩٦٧، التي أفرزت مصطلحاً جديداً يعرف بـ(النازحين)، وقد اندلعت حرب عام ١٩٤٨ (النكبة) في أعقاب اتخاذ الجمعية العامة للأمم المتحدة للقرار رقم ١٨١ بتاريخ ١٩٤٧/١١/٢٩(خطة التقسيم)، الذي خصص نسبة ٥٦,٤٧٪ من مساحة فلسطين لدولة يهودية، في الوقت الذي كان فيه اليهود يشكلون أقل من نسبة ثلث السكان ويسيطرون على أراضي لا تزيد مساحتها عن نسبة ٧٪ من إجمالي مساحة فلسطين، وقد نجم عن هذه الحرب احتلال إسرائيل لحوالي ٧٨٪ من المساحة الإجمالية لفلسطين، واقتلاع السكان الفلسطينيين الأصليين من وطنهم بالقوة العسكرية أو الطرد أو محاولة النجاة من المذابح والاعتداءات والانتهاكات الأخرى التي كانت ترتكبها مجموعات منظمة يهودية سرية أو عسكرية كعصابات (الهاجاناه-الأرجون-شتيرن «اندمج غالبيتها فيما بعد لما أصبح يسمى بجيش الدفاع الإسرائيلي»).

وضعت اللجنة الخاصة التي شكلتها الأمم المتحدة بعد انتهاء الحرب مباشرة في فلسطين تقديرات مفادها أن ٧٢٦,٠٠٠ فلسطينياً قد فروا - إلى دول عربية مجاورة وغيرها - بينما أصبح قرابة ٣٢,٠٠٠ فلسطيني لاجئين ضمن مناطق خط الهدنة (مهجرين في الداخل) بعد أن سيطرت القوات الإسرائيلية على أراضيهم، وبيوتهم، وقراهم؛ وقامت بتدميرها في معظم الأحيان. فمن بين ٨٠٠,٠٠٠ عربي كانوا يعيشون في الأصل داخل الاراضي التي أصبحت تعرف باسم إسرائيل، لم يبق فيها سوى ١٠٠,٠٠٠ شخص فقط، بحيث أصبحوا أقلية عربية داخل الدولة اليهودية. وقد تعرضت قرابة ٥٣١ قرية وبلدة عربية للتدمير على يد القوات الإسرائيلية، التي قامت أيضاً بتوطين اليهود في تلك التي نجت من التدمير. وحتى اليوم، لم يتم السماح بالعودة سوى لعدد ضئيل جداً من اللاجئين الفلسطينيين من خلال ترتيبات برنامج اسرائيلي محدود يعرف باسم «إعادة لم شمل العائلات»، بينما لا تزال الغالبية العظمى من اللاجئين في انتظار تحقيق العدالة.

يبقى الموقف الرسمي الإسرائيلي حتى هذا اليوم رافضاً لتحمل أية مسؤولية أخلاقية، تاريخية، سياسية، عملية عن محنة اللاجئين الفلسطينيين على الرغم من أن الكثير من المؤرخين وخاصة الإسرائيليين الذين عرفوا باسم «المؤرخون الجدد» والذين كشفوا بالوقائق أحداث حرب عام ١٩٤٨ وأصول مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، قد أوضحوا أن طرد الفلسطينيين كان هدفاً واضحاً سعى لتحقيقه اقطاب الحركة الصهيونية ومؤسسي الدولة العبرية.

في كانون الأول ١٩٤٩، اعترفت الأمم المتحدة بمحنة اللاجئين وأسست بموجب المادة (٤) من القرار رقم ٣٠٢ وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (وكالة الغوث) من أجل تقديم المساعدات الإنسانية. ومع حلول عام ١٩٥٠، بلغ عدد اللاجئين المسجلين لدى وكالة الغوث قرابة ٩١٤,٢٢١ لاجئاً ولاجئةً.

وفي سياق حرب حزيران ١٩٦٧ (النكسة)، أصبحت الأجزاء المتبقية من فلسطين العربية (جنباً إلى جنب مع مرتفعات الجولان السورية وشبه جزيرة سيناء المصرية) تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي، وترتب على ذلك تشريد حوالي ٣٠٠,٠٠٠ فلسطيني من الضفة الغربية وقطاع غزة، بمن فيهم ١٧٥,٠٠٠ لاجئ مسجل لدى وكالة الغوث ممن اضطروا للتشرد والتهجير للمرة الثانية. وبغية استيعاب الموجة الجديدة من اللاجئين، تم تأسيس عشرة مخيمات أخرى للاجئين.

وطوال فترة الاحتلال، انتهجت السياسات الإسرائيلية نمطاً منتظماً من مصادرة الأراضي وغيرها من الإجراءات العنصرية الهادفة إلى إجبار المزيد من الفلسطينيين على مغادرة وطنهم. وقد عززت إسرائيل من عمليات مصادرة الأراضي والأملاك ونقل ملكيتها إلى مهاجرين يهود جدد ومستوطنين إسرائيليين من خلال سلسلة من القوانين والاحكام العسكرية التي فرضتها للحيلولة دون عودة وإعادة توطين أصحابها الشرعيين على سبيل المثال، (قانون أملاك الغائبين) اطلاق صفة النازحين بدل اللاجئين للتمييزوالخلط والتمييع. ومؤخراً جداً، استفادت إسرائيل من الصفة الاعتبارية المؤقتة لاتفاقيات أوسلو ١٩٩٣ وبذلت كل محاولة ممكنة لخلق المزيد من الحقائق الاسرائيلية (مستوطنات) على الأرض للحيلولة دون عودة اللاجئين، تبقى مسألة حل قضية اللاجئين وتأمين مستقبلم من أكثر القضايا تعقيداً والتي لا تزال في انتظار تحقيق العدالة.

تهدف هذه النشرة الخاصة إلى عرض الحقائق والأرقام الأساسية التي تتعلق بقضية اللاجئين الفلسطينيين.

PASSIA

الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية - القدس

قضية اللاجئين والقانون الدولي

تعتبر قضية اللاجئين - وعلى وجه التحديد تطبيق حق العودة للوطن الفلسطيني - إحدى أكثر القضايا إثارةً للجدل السياسي في الصراع العربي الإسرائيلي المستمر. علما بأن القانون الدولي والقرارات الدولية ذات العلاقة سجلت وأكدت وطالبت اسرائيل بتطبيق مقررات الشرعية الدولية بالسماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين الذين هجّروا في عام ١٩٤٨ إلى وطنهم وأيضا ممارسة حق اللاجئين الفلسطينيين باستعادة كافة حقوقهم، بما في ذلك حق العودة، وحق استعادة الممتلكات، وحق التعويض عن الخسائر المادية والمعنوية.

يعد من أبرز المصادر القانونية والمرجعية في هذا السياق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ لسنة ١٩٤٨ (أنظر المربع) والذي أكدت عليه (الجمعية العامة للأمم المتحدة) أكثر من (١١٠) مرات حتى الآن. لكن إسرائيل تستمر في رفضها وتحديها للشرعية الدولية والمطالبة الفلسطينية المستمرة دونما انقطاع أو تراجع والمستندة إلى القرار الدولي رقم ١٩٤، وتستمر اسرائيل في رفضها تنفيذ هذه المقررات بإعادة اللاجئين الفلسطينيين.

«لا يمكن اعتبار أية تسوية عادلة وشاملة إذا لم يتم الاعتراف بحقوق اللاجيء العربي في العودة الى وطنه الذي أخرج منه، وتعتبر اهانة لمبادئ العدالة الأساسية اذا ما حرم هؤلاء الضحايا الأبرياء في الصراع من حق العودة الى بيوتهم في حين تتدفق الهجرة اليهودية الى فلسطين، والتي تشكل خطراً في استبدال دائم للاجئين العرب الذين ترجع جذورهم في هذه الأرض الى قرون عديدة»٠

(الكونت السويدي فولك برنادوت (١٨٩٥-١٩٤٨) الوسيط الدولي)، (تقرير الأمم المتحدة، الوثيقة A1 ٦٤٨ ١٩٤٨).

اللاجئون في القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة ١٣ (٢) (١٩٤٨): «يتمتع كل شخص بحق مغادرة أي بلد بما في ذلك بلده والعودة إلى بلده الأصلي»؛ والمادة ١٧ (٢) «لا يجوز حرمان أي شخص من ممتلكاته بشكل تعسفي».

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤، الفقرة ١١ (١١ كانون الأول ١٩٤٨): «يقرر وجوب السماح بعودة اللاجئين الذين يرغبون بالعودة إلى بيوتهم للعيش بسلام مع جيرانهم في أقرب تاريخ عملي ممكن، ويجب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يختارون عدم العودة إلى بيوتهم وعن الخسائر أو الأضرار التي تكبدوها، والتي، يجب أن تتولى الحكومات أو السلطات المسئولة تنفيذها بشكل مناسب، بموجب أحكام القانون الدولي ومبادئ العدالة».

ميثاق جنيف الرابع، المادة ٤٩ (١٢ آب ١٩٤٩): «تحظر عمليات النقل القسري الفردية أو الجماعية للسكان جنباً إلى جنب مع عمليات إبعاد الأشخاص المحميين من منطقة محتلة إلى منطقة السلطة المحتلة أو إلى أي بلد آخر محتل كان أو غير محتل، بصرف النظر عن الدافع». وبموجب المادة ٥٣ «يحظر أي تدمير ترتكبه السلطة المحتلة بحق الممتلكات الفعلية أو الشخصية التي تعود ملكيتها بشكل فردي أو جماعي إلى أشخاص طبيعيين أو إلى دول أو سلطات عامة أخرى أو منظمات اجتماعية أو تعاونية، ما لم يكن مثل ذلك التدمير قد ارتكب تحت ضرورة حتمية أثناء عمليات عسكرية»

الميثاق الدولي حول الحقوق المدنية والسياسية، المادة ١٢ (١٩٦٦): «لا يجوز حرمان أي شخص بشكل تعسفي من حق دخول بلده».

اللاجئون اليوم

تعتبر قضية اللاجئين الفلسطينيين أقدم مشكلة للاجئين في العالم. ويبلغ تعدادهم اليوم حوالي خمسة ملايين لاجئ فلسطيني، ويشكلون قرابة ثُلثي تعداد الشعب الفلسطيني، ويعتبر الخبراء أن اللاجئين الفلسطينيين يشكلون أكبر مجموعة لاجئين فردية في العالم (بمعدل زيادة سنوية قدرها ٣٪).

وقد تعارف الباحثون على تصنيف اللاجئين في ثلاث مجموعات: لاجئي الفترة ١٩٤٧ - ١٩٤٩ ؛ والأشخاص الذين تم تشريدهم نتيجة حرب ١٩٦٧ (النازحين)؛ والأشخاص الذين انتهت مدة تصاريح سفرهم الاسرائيلية إلى الخارج وأصبحوا يعرفوا بفاقدي هوية الاقامة الاسرائيلية في الاراضي المحتلة، أي مواطني الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الذين تجاوزا الفترة التي تسمح بها تصاريح سفرهم الاسرائيلية في الخارج ومنعوا من العودة الى الاراضي المحتلة.

هنالك حوالي ٣,٧ مليون لاجئ مسجل في سجلات وكالة الغوث فقط من مجموع خمسة ملايين لاجئ فلسطيني، ويقيم حوالي ثلُث هؤلاء في إحدى مخيمات اللاجئين البالغ تعدادها ٥٩ مخيما والتي تشرف عليها وكالة الغوث (راجع الخريطة أدناه)؛ وكانت غالبية هذه المخيمات قد تأسست خلال الفترة ١٩٤٨ - ١٩٥٣. وعلى مدار أكثر من ٥٠ سنة، كانت وكالة الغوث تتولى مسؤولية تقديم خدمات الصحة، والتأهيل، والتعليم المدرسي، والتدريب وغيرها من الخدمات إلى المقيمين في المخيمات. وفي عام ٢٠٠٠، بلغت موازنة وكالة الغوث حوالي ٣٠٠,٩ مليون دولار أمريكي.

اللاجئون المسجلون وغير المسجلين لدى وكالة الغوث (٪)، حزيران ٢٠٠٠. (شكل بياني)

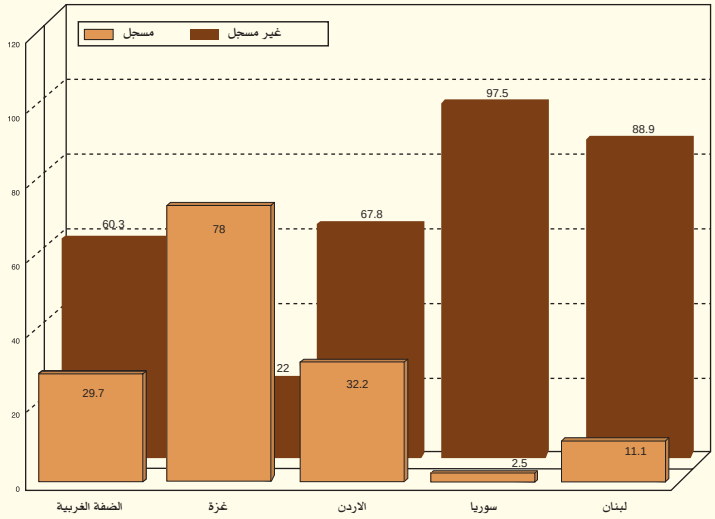

اللاجئون المسجلون لدى وكالة الغوث (حزيران ٢٠٠٠)

	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأردن	سوريا	لبنان	المجموع
اللاجئون المسجلون	٥٨٣,٠٠٩	٨٢٤,٦٢٢	١,٥٧٠,١٩٢	٣٨٣,١٩٩	٣٧٦,٤٧٢	٣,٧٣٧,٤٩٤
الزيادة بعد ١٩٩٩	٢,٣٪	٣,٣٪	٣,٨٪	٢,٣٪	١,٧٪	٣,١٪
النسبة المئوية من مجموع السكان	٢٩,٧	٧٨	٣٢,٢	٢,٥	١١,١	٣٠,٧
النسبة من مجموع اللاجئين المسجلين	١٦	٢٢	٤٢	١٠	١٠	١٠٠
عدد مخيمات اللاجئين	١٩	٨	١٠**	١٠	١٢	٥٩
اللاجئون المسجلون المقيمون في المخيمات	١٥٧,٦٧٦	٤٥١,١٨٦	٢٨٠,١٩١	١١١,٧١٣	٢١٠,٧١٥	١,٢١١,٤٨٠
(٪) النسبة المئوية	(٢٧)	(٥٤,٧)	(١٧,٨)	(٢٩,٢)	(٥٦)	(٣٢,٤)
اللاجئون المسجلون خارج المخيمات	٤٢٥,٣٣٣	٣٧٣,٤٣٦	١,٢٩٠,٠٠١	٢٧١,٤٨٧	١٦٥,٧٥٧	٢,٥٢٦,٠١٤

** تعتبر وكالة الغوث ثلاث ضواحي إضافية موجودة في عمان والزرقاء ومادبا مخيمات غير رسمية. (المصدر: وكالة الغوث في أرقام، مقر وكالة الغوث، حزيران ٢٠٠٠- (للتحديث السنوي: www.un.org/unrwa) .

وبسبب المواصفات الدقيقة فيه تعريف اللاجئ الذي تعتمده وكالة الغوث (فقط الأشخاص - وذريتهم - الذين كان مكان إقامتهم المعتاد في فلسطين بين ١ حزيران ١٩٤٦ و ١٥ أيار ١٩٤٨، والذين فقدوا بيوتهم ووسائل معيشتهم نتيجة لحرب عام ١٩٤٨، والذين لجئوا إلى الأردن، أو لبنان، أو سوريا، أو الضفة الغربية الخاضعة للحكم الأردني أو قطاع غزة الخاضعة للإدارة المصرية)، لم يتم تسجيل قرابة ٤٨٪ من اللاجئين الفلسطينيين المتواجدين في الشتات. كما أن التعريف المحدود والمذكور أعلاه لا يشمل اللاجئين الذين لجئوا إلى أماكن ودول أخرى، أو أولئك الذين نزحوا في عام ١٩٦٧ (حوالي ٣٢٥,٠٠٠ لاجئ على الأقل) ما لم يكونوا مسجلين سابقاً لدى وكالة الغوث، أو أولئك الذين كانوا خارج الضفة الغربية وقطاع غزة في عام ١٩٦٧. كما أن التعريف لا يشمل أولئك الذين فقدوا هوية الاقامة الاسرائيلية في الاراضي المحتلة والذين يبلغ عددهم ٥٠,٠٠٠ شخص على الأقل.

توزيع اللاجئين المسجلين لدى وكالة الغوث في الضفة الغربية وقطاع غزة

الضفة الغربية		
اللواء / المحافظة	المخيم (سنة التأسيس)	عدد السكان
نابلس	عسكر (١٩٥٠)	١٢,٧١٢
	بلاطه (١٩٥٠)	١٩,١٩٦
	مخيم رقم ١ (١٩٥٠)	٥,٨٤٧
جنين	الفارعة (١٩٤٩)	٦,٣١٢
	جنين (١٩٥٣)	١٣,٣٦١
طولكرم	نور شمس (١٩٥٢)	٧,٥٧٧
	طولكرم (١٩٥٠)	١٤,٨٦٢
رام الله	الأمعري (١٩٤٩)	٧,٣٩٦
	دير عمار (١٩٤٩)	٢,٠٤٣
	الجلزون (١٩٤٩)	٨,٣٧٢
	قلنديا (١٩٤٩)	٨,١٨٩
القدس	شعفاط (٦٦/١٩٦٥)	٨,٩٥٥ **
أريحا	عقبة جبر (١٩٤٨)	٤,٧٧٥
	عين السلطان (١٩٤٨)	٢,١٧٨
بيت لحم	الدهيشه (١٩٤٩)	٩,٨١٣
	عايدة (١٩٥٠)	٣,٨٩٥
	بيت جبرين (١٩٥٠)	١,٧٢٧
الخليل	الفوار (١٩٤٩)	٦,٤١٩
	العروب (١٩٥٠)	٨,٤٧٠

قطاع غزة		
اللواء / المحافظة	المخيم (سنة التأسيس)	عدد السكان
شمال غزة	جباليا (٤٩/١٩٤٨)	٩٩,٠٣٩
مدينة غزة	الشاطئ (١٩٤٩)	٧٤,٤٦٤
جنوب غزة	خانيونس (١٩٤٩)	٥٨,٨٩١
	رفح (١٩٤٩)	٨٦,٩٣٤
وسط غزة	دير البلح (١٩٤٩)	١٩,٩٠٣
	النصيرات (٤٩/١٩٤٨)	٥٩,٩٦٩
	البريج (١٩٤٩)	٢٨,٩٤٦
	المغازي (١٩٤٩)	٢١,٥٥٩

** العدد الفعلي لعدد سكان المخيم أكبر بكثير، حيث أن قرابة ٤,٠٠٠ لاجئ انتقلوا من المخيم للعيش في القدس خلال السنوات الماضية حتى لا تفرض عليهم «الأنظمة الاسرائيلية» ويحرموا من استمرارحق الإقامة في القدس.

المصدر: وكالة الغوث، نشرة حقائق وأرقام ٢٠٠٠.

الأوضاع المعيشية

تشمل خصائص الحياة اليومية في المخيم كل من الظروف السكنية المزدحمة، وضعف البنية التحتية (شوارع غير معبدة وشبكات مجاري مفتوحة)، وفقر وبطالة. أما عن الخدمات التعليمية فإن المدارس غالباً ما تعمل على فترتين مسائية وصباحية، مع متوسط عدد تلاميذ يصل إلى ٥٠ تلميذاً في كل صف. كما أن حوالي ٥,٥٪ من اللاجئين المسجلين يعتبرون حالات صعبة خاصة من حيث المشقة والمعاناة، وتتركز غالبية هذه الفئة في لبنان (١٠,٨٪) وغزة (٨,٦٪).

تتمثل إحدى المشاكل الرئيسة التي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون في أن غالبية الدول العربية التي استضافتهم لا تمنحهم إجازة للاقامة الكاملة أو حقوق مدنية إضافة إلى حصر التطور أو النمو الطبيعي بعدم إمكانية التوسع الافقي أو الرأسي في المخيمات ومنع حق التملك في المخيمات المقامة في الدول العربية، بالإضافة الى أن مواقف هذه الدول من قضية اللاجئين تعتمد بشكل أساسي على اعتبارات سياسية وأمنية. ومن الجدير بالذكر أن الحكومات العربية كثيراً ما تستخدم محنة الشعب الفلسطيني لتحقيق أهدافها السياسية الخاصة وبناء تحالفات في المنطقة. ولغياب موقف واضح ومتفق عليه في مسألة «المواطنة» وعلاقتها بحقوق «الاقامة» وتبعياتها القانونية فإن اللاجئين الفلسطينيين غالباً ما يصبحوا عرضةً للطرد بشكل خاص. ومن الأمثلة على ذلك الحادثتين اللتين وقعتا مؤخراً. الأولى، إجبار أكثر من ٣٠٠,٠٠٠ فلسطيني على مغادرة الكويت وغيرها من دول الخليج خلال أزمة الخليج ١٩٩٠ - ١٩٩١، والثانية عندما تم طرد حوالي ٣٠,٠٠٠ فلسطيني من ليبيا في عام ١٩٩٥ على أثر اتفاقات أوسلو عام ١٩٩٣.

الضفة الغربية - قطاع غزة

على الرغم من أن جميع مخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة (باستثناء مخيم شعفاط) تخضع حالياً لولاية السلطة الفلسطينية، إلا أن الحياة اليومية فيها لا تزال تتأثر كثيراً بسياسات وممارسات الاحتلال الإسرائيلي.

تعود أصول غالبية اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية إلى مناطق القدس، ورام الله، والخليل وشمال الضفة الغربية (نابلس، وجنين، وطولكرم)، بينما تعود أصول أعداد قليلة منهم إلى مثلث اللد - الرملة - يافا أو منطقة طبريا.

أما في قطاع غزة، فإن غالبية السكان هم من اللاجئين؛ وتعتبر الكثافة السكانية في مخيمات القطاع من أكبر مثيلاتها في العالم. ومن الصعب توسيع المخيمات، خاصةً وأن المناطق المخصصة لمخيمات اللاجئين محدودة من حيث المساحة وغالباً ما تكون محاطة بمناطق حضرية. وكان غالبية لاجئي قطاع غزة قد هجروا في عام ١٩٤٨ من مناطق يافا، والمجدل، وبئر السبع.

لبنان

تعيش ثاني أكبر مجموعة من فلسطينيي الشتات في لبنان؛ وتعود أصول هذه المجموعة إلى منطقة الجليل والمناطق الساحلية من فلسطين التاريخية. ويواجه اللاجئون المقيمون في لبنان أكثر الأوضاع المعيشية صعوبةً؛ حيث لا تزال هناك مواقف وممارسات عدائية تجاههم منذ الحرب الأهلية في عام ١٩٧٥. وعلى الرغم من أنه يسمح لهم بالاقامة على أساس مؤقت، إلا أنهم محرومون من أية حقوق للعمل والتنقل أو الخدمات الصحية والاجتماعية. كذلك، فإن غالبية دول العالم لا تعترف بوثائق السفر اللبنانية التي بحوزتهم، وهم أيضاً محرومون من الحصول على تصريح عمل من السلطات اللبنانية بالإضافة إلى أنه لا يسمح لهم بشغل أي عمل في القطاع العام أو مزاولة أكثر من ٧٠ مهنة. لذلك، فإن البطالة مرتفعة جداً بين صفوفهم؛ ومما يفاقم من حدتها أن طالبي العمل من اللاجئين يضطرون للتنافس مع العمال السوريين في لبنان الذين لا يحتاجون إلى تقديم طلبات للإقامة أو العمل. كما أنه لا يمكن للاجئين أن يتملكوا عقارات دون الحصول على إذن خاص، أو حتى ممارسة أي نشاط تجاري. وحتى الآن، ترفض الحكومة اللبنانية - التي امتنعت عن المشاركة في المفاوضات متعددة الأطراف حول اللاجئين - بحث موضوع التوطين الدائم لبعض اللاجئين الفلسطينيين على أراضيها و/ أو منحهم الجنسية اللبنانية أو تعديل قيود الاقامة أو إعادة تأهيل المخيمات لظروف حضارية أفضل. ويعود ذلك إلى غياب الحل السياسي العادل لقضية اللاجئين بالاضافة الى ظروف لبنانية ومنها التوازن الهش بين السكان المسلمين والمسيحيين في لبنان.

الأردن

بعد حرب عام ١٩٤٨، ونتيجة هجرة قرابة ١٠٠,٠٠٠ لاجئ فلسطيني لنهر الأردن، تم إقامة أربعة مخيمات للاجئين في الأردن، تلتها ستة مخيمات أخرى بعد حرب عام ١٩٦٧ لاستيعاب الأعداد الإضافية من اللاجئين. وتعود أصول غالبية هؤلاء اللاجئين إلى منطقة مثلث اللد - الرملة - يافا و/ أو الضفة الغربية.

تعتبر الأردن الدولة العربية الوحيدة - ولاسباب سياسية مختلفة - منحت المواطنة الكاملة والجنسية الأردنية للاجئين الفلسطينيين (بموجب قانون الجنسية للعام ١٩٥٤)؛ ويحملون جوازات سفر أردنية، ويتمتعون بحق التصويت وتقلد مناصب عامة، ويتمتعون بحقوق مواطنة كاملة للحصول على الخدمات العامة والعمل في القطاع الحكومي. ويستثنى من ذلك حوالي ١٠٠,٠٠٠ لاجئ كانوا قد جاءوا من غزة بعد حرب ١٩٦٧ وفقدوا هوية الاقامة الاسرائيلية بعد انتهاء سريان تصاريح مغادرتهم للخارج؛ وتحمل هاتان المجموعتان جوازات سفر أردنية مؤقتة. تجدر الإشارة إلى أن السياسات الوطنية الأردنية تنظر إلى قضية اللاجئين الفلسطينيين، خاصةً بعد أحداث ١٩٧٠ بشكل مختلف عما كانت عليه الاحوال عقب (النكبة) وحرب عام ١٩٤٨ تحسبا من امكانية تهديد أمن واستقرار الدولة الاردنية.

سوريا

غالبية اللاجئين الفلسطينيين الذين هاجروا إلى سوريا عام ١٩٤٨ جاءوا من مدن شمالي فلسطين، مثل صفد وحيفا؛ بينما تعود أصول غالبية لاجئي عام ١٩٦٧ إلى مناطق مرتفعات الجولان. يتمتع اللاجئون في سوريا بنفس حقوق المواطنين السوريين باستثناء حق التصويت أو تقلد مناصب حكومية، أو حيازة جوازات سفر سورية، والتي يحملون بدلاً منها وثائق سفر خاصة. إلا أن وثائق السفر السورية للاجئين غير معترف بها لدى العديد من الحكومات؛ الأمر الذي يحد من حرية تنقلهم. عدا ذلك، فإنهم مندمجون في المجتمع السوري، ويسمح لهم بامتلاك أنواع معينة من العقارات، بالإضافة إلى الالتحاق بالمؤسسات التعليمية وسوق العمل. إلا أن هناك قيود على حقوقهم السياسية؛ ويوجد جهاز خاص للإشراف على شؤونهم، مكتب اللاجئين الفلسطينيين وقد رفضت سوريا المشاركة في المحادثات متعددة الأطراف حول اللاجئين.

بـــلـــــدان أخـــــرى

يعيش حوالي مليون فلسطيني في إسرائيل، بما فيهم «اللاجئين في الداخل»، ممن مكثوا هناك بعد تهجيرهم من بيوتهم عام ١٩٤٨، والعدد الضئيل من اللاجئين الذي تم السماح لهم بالعودة إلى أماكن في إسرائيل عدا بيوتهم الأصلية، شريطة أن يكون واضحاً أن قرار منح مثل هذه التصاريح لا يشكل اعترافاً بحق العودة. ويعامل الفلسطينيون في إسرائيل كمواطنين من الدرجة الثانية.

وفي مصر، تمتع الفلسطينيون بحقوق اجتماعية واقتصادية ومدنية حتى أواسط السبعينيات، ومنذ ذلك الحين يتم التعامل مع الانظمة والقوانين المطبقة على المقيمين الاجانب. وقد واجهوا صعوبات في الحصول على وثائق سفر، وكذلك الأمر بالنسبة لتصاريح العمل ففي منتصف التسعينات تم إقرار مزيد من التحسينات على أوضاعهم. وبالنسبة لبضعة الآلاف من الفلسطينيين الذين يعيشون (مرة أخرى) في الكويت، فإنهم يخضعون لرقابة صارمة ويتمتعون بحقوق محدودة للغاية. وينطبق نفس الأمر بشكل عام على الفلسطينيين المقيمين في المملكة العربية السعودية. أما في العراق، فإن الفلسطينيين يتمتعون بحقوق اجتماعية، دون أية حقوق سياسية، ويحمل بعضهم وثائق سفر عراقية كجزء من حقوق الجنسية العراقية.

لقد حصل حوالي نصف مليون لاجئ فلسطيني خلال العقود الماضية بشكل فردي على لجوء سياسي في عدد من الدول منها الولايات المتحدة، وكندا، وأوروبا. وتتعامل هذه الدول معهم بشكل عام بنفس الطريقة التي تعاملها لأي لاجئ آخر.

توزيع الشعب الفلسطيني في جميع أنحاء العالم، نهاية عام ١٩٩٩

في الداخل		في الخارج	I[1]	II[2]
الضفة الغربية وقطاع غزة [1]	٣,٠٨٤,٨٨٠	الأردن	٢,٤٣٤,١٣٠	٢,٤٧٢,٥٠١
		لبنان	٤٤٩,٧٣٥	٤٥٦,٨٢٤
		سوريا	٤٨٦,٨٢٦	٤٩٤,٥٠١
		مصر	٥١,٠٠١	٥١,٨٠٥
		المملكة العربية السعودية	٢٨٧,٢٥٠	٢٩١,٧٧٨
		الكويت ودول خليجية أخرى	١٤٩,٧٨٦	١٤٩,٧٨٦
		ليبيا والعراق	٧٧,٦٦٠	٧٨,٨٨٤
الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ [2]	١,٠٩٤,٣٥٠	دول عربية أخرى	٥,٧٩٦	٥,٨٨٧
		الأمريكيتين	٢٠٩,٧٠٥	٢١٦,١٩٦
		دول أخرى	٢٦٧,٠٧٧	٢٧٥,٣٠٣
المجموع في الداخل	٤,١٧٩,٢٣٠	المجموع في الخارج	٤,٤١٨,٩٦٦	٤,٤٩٥,٨٢٦

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إسقاطات سكانية، آذار ٢٠٠٠

[2] سلمان أبو ستة، فلسطين ١٩٤٨ - إحياء ذكرى النكبة. لندن. مركز العود الفلسطيني، أيار ٢٠٠٠

عملية السلام ومفاوضات الوضع النهائي

لقد شكلت قضية اللاجئين الفلسطينيين قضية جوهرية في الصراع العربي الإسرائيلي منذ عام ١٩٤٨؛ ولا توجد حتى الآن أية بوادر لحل سياسي عادل لها. ومنذ مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط الذي عقد عام ١٩٩٠، تتركز الجهود حول معالجة قضية نازحي عام ١٩٦٧ أولاً، مع تأجيل لقضية لاجئي عام ١٩٤٨ إلى مفاوضات الوضع الدائم. ويعود ذلك إلى اعتقاد مفاده أن حل مشكلة النازحين من الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ يعتبر أسهل من حل قضية أولئك اللاجئين الذين هجروا من وطنهم عام ١٩٤٨ أصبح يعرف بإسرائيل.

في عام ١٩٩٢، تشكلت مجموعة العمل الخاصة باللاجئين رسمياً في موسكو كجزء من المسار التفاوضي متعدد الأطراف بهدف البحث في طرق لتحسين الظروف المعيشية للاجئين، وكانت هذه المجموعة برئاسة كندا. وقد ركزت هذه المجوعة في جلساتها على مواضيع من قبيل المصادر البشرية، والصحة، والرفاه، والبنية التحتية. وعقدت هذه المجموعة لغاية اليوم خمس جلسات تامة، وكان آخرها في جنيف في كانون الأول ١٩٩٥.

في عام ١٩٩٣، نصت اتفاقية إعلان المبادئ في ١٣/ ٩/ ١٩٩٣ حول ترتيبات الحكم الذاتي على أن هدفها في التوصل إلى تسوية دائمة استنادً إلى اطروحة الارض مقابل السلام وقراري الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ و ٣٣٨، مع تأجيل قضايا أساسية لمفاوضات الحل النهائي، ومنها قضية اللاجئين وبالتالي لم يتم التطرق إلى القرار رقم ١٩٤. وكان يفترض أن يتم التوصل إلى حل لمشكلة «لأشخاص الذين نزحوا من الضفة الغربية وقطاع غزة في عام ١٩٦٧ » من خلال محادثات رباعية (إسرائيل، والفلسطينيين، ومصر، والأردن) والتي لم يتوصل المتفاوضين الى تعريف متفق عليه «للنازح» حتى الان بينما تم تأجيل بحث قضية لاجئي ١٩٤٨ إلى مباحثات الوضع الدائم.

كذلك الأمر، أشارت اتفاقية غزة أريحا الموقعة في ٤ أيار ١٩٩٤ إلى الأشخاص الذين نزحوا عام ١٩٦٧ فقط (المادة ١٦). وتم تشكيل «لجنة رباعية متواصلة» لبحث قضيتهم، إلا أن هذه اللجنة أخفقت في تحقيق مهامها (وذلك بسبب الاختلافات الكبيرة حول التعريفات والأرقام)؛ وتوقفت عن الاجتماع في عام ١٩٩٧، عندما شهدت عملية السلام تدهوراً شاملا.

اعترفت معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية الموقعة بتاريخ ٢٦ تشرين الأول ١٩٩٤ (المادة ٨) «بالمشاكل البشرية الكبيرة» الناجمة عن قضية اللاجئين، مؤكدةً على أن التوصل إلى حل لها يقع على عاتق اللجنة الرباعية (فيما يتعلق بالنازحين) ومجموعة العمل الخاصة باللاجئين ومفاوضات الوضع الدائم (فيما يتعلق باللاجئين).

مرةً أخرى، أخفقت اتفاقية أوسلو ٢ الموقعة بتاريخ ٢٥ أيلول ١٩٩٥ في التطرق بشكل واضح إلى قضية اللاجئين وحق العودة، في الوقت الذي نصت عليه المادة ٧ من اتفاقية أبو مازن - بيلين الصادرة بتاريخ ٣١ تشرين الأول ١٩٩٥ (والتي تم نفي وجودها حتى أيلول ٢٠٠٠) اعترفت بحق العودة كحق عادل وشرعي، إلا أنها أشارت إلى أن هذا الحق غير قابل للتطبيق في ظل الوقائع «التي خلقت على الأرض منذ عام ١٩٤٨». كما دعت إلى تشكيل «لجنة دولية للاجئين» تتولى تحديد معايير وإعداد برامج للتعويض (عن الخسائر المعنوية والمادية)، وإعادة توطين وتأهيل اللاجئين الفلسطينيين.

في أيار ١٩٩٦، تم اجتماع احتفالي لبدء مفاوضات الوضع الدائم بشكل رسمي؛ إلا أن أية مفاوضات جوهرية لم تجري؛ وبقيت الأطراف المعنية بعيدة عن التوصل إلى اتفاقية .

لقد تسبب تغييب قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ من نصوص أوسلو جنباً إلى جنب مع حقيقة موافقة المفاوض الفلسطيني على تأجيل القضايا الرئيسية - اللاجئون، والحدود، والقدس، والمستوطنات، والمياه - إلى مرحلة لاحقة في خلق شعور بالتهميش بين اللاجئين الفلسطينيين.

تتمثل المسائل الثلاثة الرئيسة في قضية اللاجئين التي تمحور النقاش حولها حتى الآن فيما يلي:

- وفي مسألة التعويض؛ تقترح اسرائيل تقديم مبلغ مقطوع غير محدود إلى صندوق دولي غير - مشكل بعد - لتعويض اللاجئين، والإشراف على قضايا التعويض وإعادة التوطين. ومن جانب آخر، يصر الفلسطينيون على التعويض المباشر للاجئين فرادى استناداً إلى حقوق اللاجئين في العودة والتعويض. ويقدر مجموع الخسائر الناجمة عن تدمير أو مصادرة الممتلكات بحوالي ٢٥٠ مليون دولار أمريكي بقيمتها الحالية وضعف هذا المبلغ في حال تم إدراج الخسائر المعنوية (كما ورد في بحث مركز بديل، بيت لحم). وهذه الحسابات لا تشمل بلايين الدولارات التي ستطالب بها الدول المضيفة، كالأردن.

- تدعو إسرائيل كبديل لممارسة حق العودة للوطن، توطين اللاجئين في الدول المضيفة، وتحسين الظروف المعيشية في حياة المخيم وعودة محددة استناداً إلى اعتبارات إنسانية. يرفض الفلسطينيون كافة محاولات التوطين إلا إذا كانت جزءا من التسوية العادلة وتستند إلى اختيار اللاجئين.

- في أوائل كانون الثاني ٢٠٠١، رفض الفريق الفلسطيني المفاوض ما عرف بمقترح الجسر / التقريب الأمريكي، الذي كان بمثابة محاولة أخيرة من جانب إدارة الرئيس الامريكي كلينتون للتوصل إلى صفقة سلام. فيما يتعلق بقضية اللاجئين، اقترحت الولايات المتحدة الاعتراف بحق العودة مع التأكيد على عدم إمكانية تطبيق هذا الحق بشكل محدد فيما يتعلق بإسرائيل اليوم، وإنما في الدولة الفلسطينية، بما في ذلك المناطق المقترحة «لتبادل الأرض»؛ أو تأهيل اللاجئين في الدول العربية أو إعادة توطينهم في دول أخرى. ويرفض الفلسطينيون هذا المقترح لأنه «يخفق في تقديم أي ضمانات لتنفيذ حقوق اللاجئين في العودة والتعويض» ولأنه لا يضمن «إنشاء دولة فلسطينية ذات سيادة ولا حتى حق اللاجئين في العودة إلى بيوتهم».

امكانيات العودة

- في بحث أجري مؤخراً (حق العودة الفلسطيني - مقدس، وشرعي وممكن. لندن: مركز العودة الفلسطيني، ١٩٩٩)، يقوم الباحث الفلسطيني سلمان أبو ستة بتقسيم إسرائيل إلى ثلاث مناطق ديموغرافية - (أ) و (ب) و (ج) - ويبين أن غالبية السكان الإسرائيليين اليهود (٦٨٪) تتمركز في المنطقة (أ) - التي تشكل مساحتها ٨٪ من إسرائيل. وهي تقريباً نفس المنطقة من حيث الحجم والموقع التي كان اليهود قد اشتروها أو استولوا عليها في عام ١٩٤٨. تتألف المنطقة (أ) بشكل أساسي من مراكز حضرية، والتي هي عبارة عن امتداد لبلدات وقرى فلسطينية في الأصل. ويعيش في المنطقة (ب) التي تشكل ما نسبته ٦٪ من مساحة إسرائيل قرابة ١٠٪ من السكان اليهود الإسرائيليين. بعبارة أخرى، يعيش ٧٨٪ من السكان اليهود الإسرائيليين في ١٤٪ من مساحة إسرائيل، بينما تشكل المنطقة (ج) - التي تبلغ مساحتها ٨٦٪ من مساحة إسرائيل الحالية- موطناً لما نسبته ٢٢٪ من اليهود؛ وهي تشكل بشكل عام (من حيث الحجم والموقع) موطن اللاجئين الفلسطينيين.

تبين دراسة سلمان أبو ستة أن المقولة القائلة بأن إسرائيل مزدحمة جداً وأنه لا يوجد فيها أماكن إضافية لا تخرج عن كونها خرافة، مبيناً على سبيل المثال أن أقل من ٢٠٠,٠٠٠ يهودي من مجموع اليهود المقيمين في المنطقة (ج) يعيشون في مناطق ريفية، بينما يتكدس حوالي ٥ ملايين لاجئ في مخيمات مزدحمة لا تبعد على الأغلب سوى بضعة كيلومترات عن الخط الأخضر. وبذلك، فإن المنطقة (ج) تعتبر المنطقة الأنسب لأي «عودة» استيعاب مستقبلي للاجئين الفلسطينيين العائدين. وتشمل السيناريوهات التي يعتمد عليها سلمان أبو ستة على ما يلي:

- إذا تم السماح لجميع اللاجئين المقيمين في لبنان بالعودة إلى بيوتهم في الجليل، التي لا تزال عربية الطابع إلى حد كبير، فإن ذلك قد يترك أثر فقط على المنطقة (ب)، بينما لن يكون هناك أي أثر تقريباً على المنطقة (أ) (منطقة تمركز اليهود) والمنطقة (ج) (الأقل كثافة سكانية). ينطبق نفس الأمر على اللاجئين في قطاع غزة: إذا تم السماح بعودتهم إلى بيوتهم في الجنوب الذي يعتبر خالياً إلى حد ما، فإن الغالبية اليهودية في المنطقة (أ) سوف تنخفض بنسبة ٦٪. وعلى حد قول أبي ستة، فإن عدد اليهود الريفيين في الجنوب الذين قد يتأثروا بعودة اللاجئين الفلسطينيين لا يتجاوز ٧٨,٠٠٠ يهودي أو ما يقارب حجم مخيم لاجئين واحد.